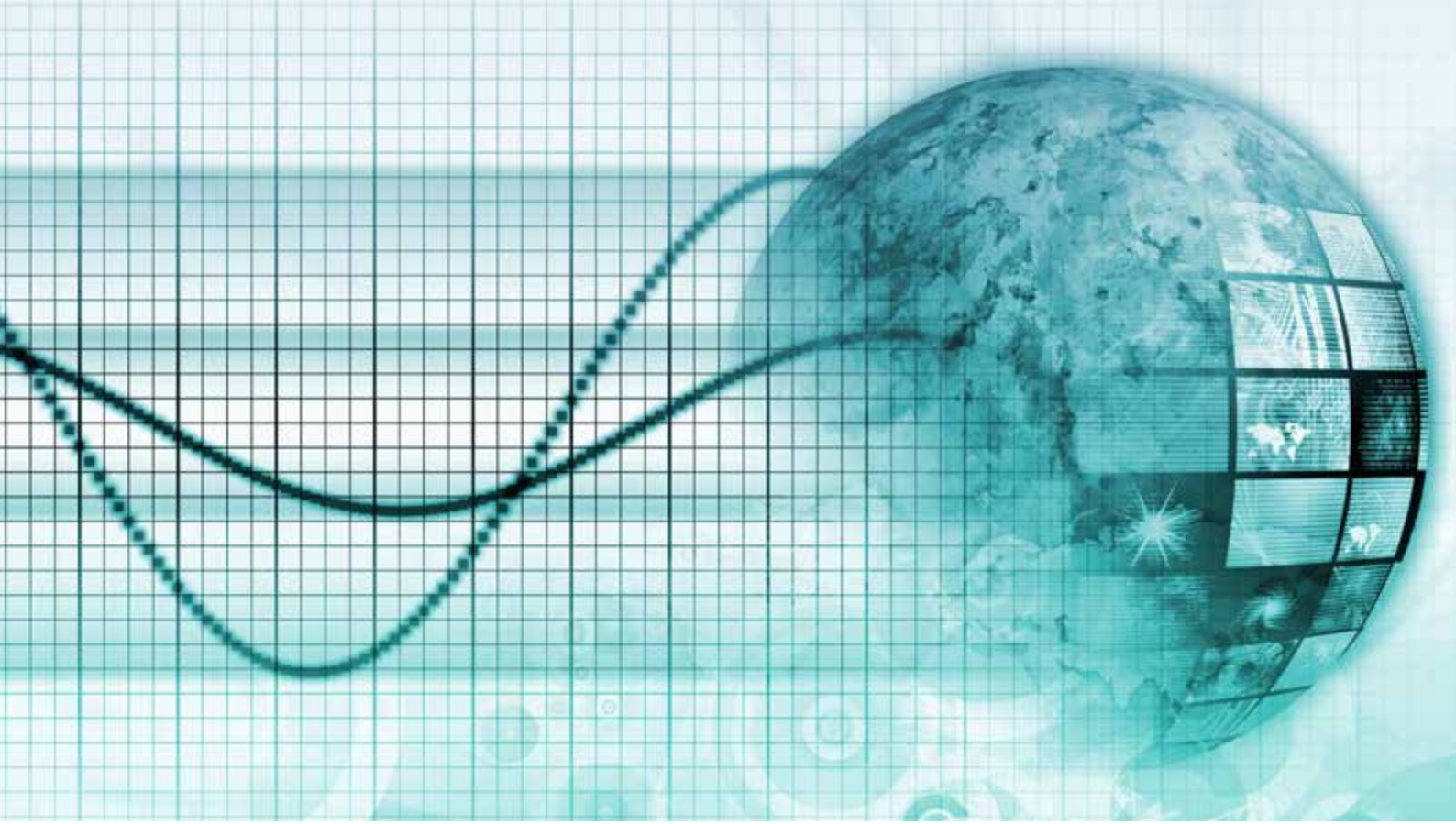




الإنتربول



يشترك الإنتربول في مشروع أبحاث يموله الاتحاد الأوروبي بهدف إعداد إطار لتبادل البيانات التقنية للمحاكم والأدلة. وهذا المشروع الذي يمتد عامين ونصف سينفذه اتحاد دولي يضم تسعة شركاء من أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية ومؤسسات البحوث والأوساط الأكاديمية.

مشروع

# EVIDENCE

European Informatics Data Exchange  
Framework for Courts and Evidence

(إطار أوروبي لتبادل البيانات الرقمي

للمحاكم والأدلة)

تلقى هذا المشروع تمويلا من البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي للبحوث والتنمية التكنولوجية والتجارب بموجب اتفاق المنحة المرقم 608185.



## مشاركة الإنترنت

يتمثل دور الإنترنت في المشروع في إعداد التقارير عن الوضع الحالي لعمليات جمع الأدلة الإلكترونية وتحليلها وحفظها وتبادلها داخل البلدان وفي ما بينها، فضلا عن استخدامها أمام المحاكم. ولهذا الغرض، عُمِّم استبيان على المكاتب المركزية الوطنية للمنظمة في البلدان الأعضاء وستستخدم الردود عليه من أنحاء العالم كأساس للتحليلات القانونية والعملياتية والتقنية للوضع الحالي على صعيد جمع الأدلة الإلكترونية واستخدامها وتبادلها.

وسيعد الإنترنت أيضا تقارير عن الصعوبات التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما الصعوبات التي تطرحها التشريعات القديمة وإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة التي لم تعد متكيفة مع قضايا تنطوي على أدلة إلكترونية، وكذلك عن أفضل الممارسات المحددة على الصعيد الميداني.

وستؤثر نتائج مشروع Evidence في التطورات في مجال الأدلة الإلكترونية وإحالتها بشكل مأمون بين البلدان الأعضاء. ومن خلال هذا المشروع، سيواصل الإنترنت تعزيز دوره العالمي الرائد في مكافحة الجريمة السيبرية.

وللمزيد من المعلومات بشأن مشروع Evidence ، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني [www.evidenceproject.eu](http://www.evidenceproject.eu)



## المفهوم

تعتمد جميع الإجراءات القانونية على تقديم الأدلة، وتتغير باستمرار أنواع الأدلة المتاحة لأجهزة إنفاذ القانون. ويؤدي استخدام التكنولوجيا الرقمية في حياتنا اليومية إلى إنتاج كم هائل من البيانات الإلكترونية التي يمكن الاستفادة منها كأدلة في الإجراءات التي تسبق المحاكمات وأمام المحاكم.

ويجب الحفاظ على سلامة هذه المعلومات الرقمية وإثباتها عند الحصول عليها وتبادلها. ولكن التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجنائية في معظم البلدان وُضعت قبل ظهور التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الأنظمة أو غموضها، وجعل تبادل الأدلة الرقمية بين البلدان مسألة معقدة.

## الأهداف

يهدف مشروع Evidence إلى توفير خريطة طريق من أجل وضع إطار مشترك لتطبيق التكنولوجيا الحديثة بشكل منهجي وموحد في مجال جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها.

وتشمل خريطة الطريق هذه المبادئ التوجيهية والتوصيات والمعايير التقنية التي يفترض أن تمكّن صانعي السياسات من وضع أنظمة فعالة لمعاملة الأدلة الإلكترونية وتبادلها. وبالإضافة إلى ذلك، سيُصار إلى إنشاء شبكة من موظفي إنفاذ القانون المتخصصين في التحقيقات الرقمية وخبراء في مجال الأدلة الجنائية الرقمية لتسهيل التواصل على الصعيد العالمي.



## الإنترنت

◀ للاتصال:

الأمانة العامة

مكتب الشؤون القانونية

الإدارة الفرعية لحماية البيانات والبرامج

200 quai Charles de Gaulle

69006 Lyon - France

الهاتف: +33 4 72 44 73 14

البريد الإلكتروني: [evidence@interpol.int](mailto:evidence@interpol.int)



◀ تويتر: @INTERPOL\_HQ

◀ يوتيوب: INTERPOLHQ

◀ WWW.INTERPOL.INT